اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 42

12 — 18 أكتوبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

مكتوم بن محمد يفتتح الدورة الثلاثين من جيتكس

بمشاركة مؤسسات حكومية وأكثر من 3500 شركة متخصصة محلية وعالمية..افتتح سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي أمس معرض تكنولوجيا المعلومات «جيتكس» في دورته الثلاثين. وتشارك نحو 65 دولة عربية وأجنبية في هذا التجمع التقني الاقتصادي الذي يتيح الفرصة للشركات المصنعة لتكنولوجيا المعلومات وأجهزتها المتطورة عالميا لعرض آخر منتجاتها أمام المستهلكين من دولة الإمارات ودول الاقليم، خاصة للمؤسسات والجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة وغيرها من الجهات المهتمة بقطاع التكنولوجيا في شتي مكوناتها.وقد أعرب سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم في ختام جولته في ردهات وأروقة المعرض عن ترحيبه بهذه المشاركة الواسعة والحضور المكثف للشركات العالمية والمحلية أيضا وللمؤسسات الحكومية التي تحرص على متابعة كل ما هر جديد في عالم المعلوماتية.وأكد سموه على أهمية هذا الحدث الذي يجمع هذا العدد الكبير من المصنعين والمنتجين العالميين مع الزائرين والباحثين عن المعرفة ووسائلها المتعددة على ارض دولة الإمارات. واعتبر سموه أن المعرض يشكل منصة للمعرفة والعلم والتقنية الحديثة يمكن لمؤسساتنا وطلبة الجامعات والمدارس وغيرهم الاستفادة القصوى من هذه الإمكانات المتاحة وتوظيفها في خدمة الوطن العزيز ومؤسساته ومجتمعه .

تعليق

تشير الإحصائيات إلى أن 50 في المائة من إجمالي حجم التجارة العالمية، تم عبر جهود الترويج واللقاءات بين الشركات والتجار، والزيارات والمتابعات من خلال المعارض، يؤكد المعنيون في هذه الصناعة، أنها تلعب دوراً مهماً، سواء في الترويج السياحي، أو دعم الاقتصاد الوطني، كما أن مردودها لا يقتصر على قطاع واحد، فهي تنشط حركة السياحة والقطاع السياحي، وتنشط حركة الخدمات الأخرى، كالطيران، والجمارك، والشحن، ومراكز التسوق، تعتبر دبي من أكثر المناطق جذباً للمستثمرين، والزوار، وتسجل نسب نمو مرتفعة كل عام، وحسب الإحصائيات الرسمية، فإن هذا القطاع شهد نمواً بمعدل 30 في المائة خلال الأعوام الماضية ، والتوقعات تشير إلى استمرار نمو هذا القطاع، الذي يبلغ حجمه في دبي وحدها 1،5 مليار دولار أمريكي، إذ تحتضن دبي كثيراً من المعارض العالمية، كسوق السفر العربي، وجيتكس، ومعرض الطيران، والفنادق، وغيرها من المعارض التي تزيد على 70 معرضاً سنوياً، فمساحة المعارض التي يديرها مركز دبي العالمي للمعارض، تبلغ أكثر من 50 ألف متر مربع، إضافة إلى تدشين منطقة للمعارض في حرة جبل علي، بمساحة ثلاثة ملايين متر مربع .وساعد الموقع الإستراتيجي الحيوي للدولة، على إحداث نقلة نوعية كبيرة في قطاع المعارض، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في استقطاب العديد من المستثمرين من أبرز الأسواق العالمية، فقد خصصت دبي استثمارات ضخمة في البنى التحتية والخدمات، بهدف تعزيز موقعها المتميز على الخريطة العالمية، من البنى والمرافق، كمطار متكامل يضم أحدث التجهيزات، وتقديم أفضل الخدمات المتعلقة بعملية تنظيم المعارض، وتوفير أعلى درجات الأمن والاستقرار، والأرقام المتوفرة حول حجم هذا القطاع في دبي، تشير إلى أنه يبلغ حوالي مليار ونصف دولار أميركي، ويعكس هذا الرقم حجم الإنفاق المباشر من المستثمرين، والعارضين المشاركين في المعارض والمؤتمرات، فهذا القطاع يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز نمو قطاع السياحة، من خلال استقطاب آلاف الزوار سنوياً . وقد ذكر تقرير دولي حديث إن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل الصدارة على المستوى العالمي في تنظيم المعارض المتخصصة، وبحسب التقرير فإن دول الخليج مقبلة على طفرة كبرى في صناعة المعارض خلال السنوات المقبلة. وبحسب الدراسة التي أعدها مكتب الاتحاد العالمي لصناعة المعارض بمنطقة الشرق الأوسط وافريقيا، وأعلن عنها ، أن دولة الإمارات العربية المتحدة وخصوصا دبي، تقود صناعة المعارض في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث مساحة المعارض المتوفرة وعدد الفعاليات التي تم تنظيمها.

المصدر: وام

الدولية

عجز ميزانية أمريكا فوق تريليون دولار للعام الثاني
صفحة 02 ◄

الصين تستقطب 74 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
صفحة 02 ◄

الاقليمية

الكويت تزيد طاقة الإنتاج النفطي الى 3,3 ملايين برميل في اليوم
صفحة 03 ◄

تراجع تداولات العقارات الاستثمارية في الكويت خلال الربع الثالث
صفحة 03 ◄

المحلية

180 ملياراً العائدات النفطية للإمارات في 9 أشهر
صفحة 04 ◄

48 مليار درهم قيمة تجارة الإمارات في تكنولوجيا المعلومات
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي : النظام الضريبي
صفحة 07 ◄

أردوغان: إنهاء ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في 2013

قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إن تركيا ستنهي دفع دينها المتبقي لصندوق النقد الدولي، البالغ أكثر من 6.1 مليارات دولار عام 2013 . ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن أردوغان قوله إنه تم تخفيض دين تركيا لصندوق النقد الدولي من 23.5 مليار دولار إلى 6.5 مليارات دولار. وأضاف أنه في الوقت الذي تواصل فيه الأزمة الاقتصادية العالمية أثرها على العالم وانكماش اقتصادات عدد من دول العالم وارتفاع نسبة البطالة فإن تركيا شهدت نمواً، وانخفضت فيها نسبة البطالة، مشيراً إلى أن تركيا شهدت نمواً بنسبة 11 % في النصف الأول من العام الجاري. وأوضح أردوغان أن البطالة انخفضت بنسبة 2.2 % لتصل إلى 10.6 % في حزيران/يونيو الماضي، واقتربت من المعدل المسجل قبل الأزمة الاقتصادية، والبالغ 9.9 %، ما يعني أن الاقتصاد التركي شهد خطوات ناجحة في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية.

المصدر: الوكالة العربية السورية للأنباء - سانا

التضخم السنوي بدول منطقة اليورو يرتفع بنسبة 1.8% خلال سبتمبر لأعلى مستوياته في 22 شهراً

أظهرت بيانات وكالة الإحصاءات الأوروبية "يوروستات" ارتفاع مستوى التضخم السنوي في منطقة اليورو بنسبة 1.8% خلال سبتمبر/ أيلول بالمقارنة مع 1.6% في أغسطس/آب، في حين ظل مستوى التضخم عند ارتفاعه بنسبة 0.2% تماماً كقراءة شهر أغسطس/آب، ويعد مستوى التضخم الحالي هو أعلى مستوى في 22 شهراً إلا أنها رغم ذلك لا تزال ضمن نطاق البنك المركزي الأوروبي عند 2%. أما التضخم في أسعار المستهلكين الأساس "الجوهري" فقد تماشى مع التوقعات مرتفعاً بنسبة 1%. وكانت أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بنسبة 1.2% على أساس سنوي خلال سبتمبر/أيلول، في حين ارتفعت أسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 3.2%، بينما زادت أسعار الملابس بنسبة 0.2%.

المصدر: أرقام

تخفيض ميزانية الدفاع البريطانية اقل من 10%

تقرر تخفيض ميزانية الدفاع البريطانية اقل من عشرة في المائة خلال السنوات الأربع المقبلة بعد توصل المسئولين إلى اتفاق في ساعة متأخرة ليلة السبت بشأن الخطوط العريضة لمراجعة شاملة للقوات المسلحة البريطانية. قال مسئول كبير بالحكومة البريطانية شريطة عدم نشر اسمه لرويترز أن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون انحاز إلى جانب وزير الدفاع ليام فوكس وليس إلى جانب وزير المالية جورج اوسبورن في خلاف بشأن تخفيضات الإنفاق الدفاعي. وامتنع المسئول عن الإدلاء بتفصيلات ولكن من المرجح أن يعني ذلك انه لن يتعين على وزارة الدفاع البريطانية توفير المبلغ اللازم لتجديد صواريخ ترايدنت البريطانية النووية من ميزانيتها الأساسية وهو 20 مليار جنيه إسترليني مثلما طلبت سابقا وزارة المالية. وسيأتي هذا المبلغ ألان من الخزانة. ويشير بعض المحللين إلى أن التخفيضات ربما تقتصر على سبعة في المائة. وسيتم خفض ميزانية وزارة الدفاع البريطانية التي يبلغ حجمها 36.9 مليار جنيه إسترليني (59 مليار دولار) جزئيا لخفض العجز القياسي في الميزانية البريطانية والذي يبلغ ألان أكثر من عشرة في المائة من الناتج القومي.

المصدر: رويتر

خلال 9 أشهر وبنمو 16.6% الصين تستقطب 74 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

اجتذبت الصين استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 74.3 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بزيادة 16.6% عن الفترة نفسها من 2009، وفقا لوزارة التجارة الصينية. وفي شهر سبتمبر وحده استقطبت الصين 8.4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرتفعة 6.1% عن الشهر نفسه من 2009. وتشهد تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلي الصين انتعاشا بعد أن تضررت بشدة من التباطؤ الاقتصادي العالمي، وكانت سجلت ارتفاعا حادا في أعقاب انضمام العملاق الآسيوي إلى منظمة التجارة العالمية في 2001.

المصدر: رويتر

عجز ميزانية أمريكا فوق ترليون دولار للعام الثاني

أظهرت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية، الجمعة، أن عجز ميزانية الولايات المتحدة للسنة المالية 2010 انخفض إلى 1.294 تريليون دولار من 1.416 تريليون دولار في 2009. وجاء التراجع بفضل زيادة العائدات الضريبية من الشركات وزيادة العوائد من مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي. كما تقلص العجز بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي بعد الانتهاء من صرف معظم المبالغ المخصصة لدعم الشركات المتعثرة، بموجب خطة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأس تلك الشركات "فاني ماي" و"فريدي ماك" العملاقة المتخصصة في سندات الرهن العقاري، وتقلص الإنفاق على مؤسسات ضمان الودائع. وفي وقت سابق، أعطى رئيس نجلس الاحتياطي الفيدرالي بن بيرنانكيه، أوضح إشارة إلى عزم المؤسسة التي يديرها التدخل من جديد لمساعدة الاقتصاد المحلي المضطرب، قائلا إن هناك "ما يستدعي المزيد من التحركات،" بعد تزايد القلق حول إمكانية العودة إلى الركود. وقال بيرنانكيه إن معدلات البطالة المرتفعة تمثل خطراً حقيقياً على مستقبل الاقتصاد، كما فتح الباب أمام ضخ المزيد من السيولة في الأسواق عندما قال إن على صناع القرار الاقتصادي الاهتمام بمعالجة ضعف الأسعار، عوض القلق من احتمال الوصول إلى مرحلة التضخم بسبب زيادة حجم الكتلة النقدية.

المصدر: CNNArabic

54.9 مليون طن إنتاج الدول العربية من الحبوب

ارتفع إنتاج الدول العربية من القمح العام الماضي بنسبة 26.5% ليصل إلى 25.89 مليون طن، يمثل تقريبا نصف إنتاجها من الحبوب والبالغ 54.98 مليون طن. وأوضح تقرير إحصائي صادر عن الجهاز المركزي المصري للإحصاء اليوم بمناسبة اليوم العالمي للغذاء الذي يصادف 16 أكتوبر من كل عام أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب العام الماضي بلغ 54.98 مليون طن مقابل 46.68 مليون طن عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 17.8% منها 25.89 مليون طن قمح مقابل 20.47 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 26.5% منها أيضا 7.99 مليون طن أرز مقابل 7.67 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 4.2%.وأفاد أن إنتاج مصر من الحبوب بلغ 22.66 مليون طن مقابل 23.63 مليون طن بنسبة انخفاض قدرها 4.1% منها 8.52 مليون طن قمح مقابل 7.98 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 6.8% منها كذلك 5.52 مليون طن أرز مقابل 7.25 مليون طن بنسبة انخفاض قدرها 23.9%.وقال البيان أن إنتاج العالم العربي من الخضروات شهد زيادة طفيفة حيث بلغ 53.15 مليون طن عام 2009 مقابل 51.67 مليون طن عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 2.9% بينما بلغ إنتاج الفاكهة 31.34 مليون طن مقابل 29.89 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 4.9%.وبلغ إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء 4.71 مليون طن مقابل 4.62 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 1.9% فيما بلغ إنتاج الدواجن 2.92 مليون طن مقابل 2.8 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 4.3%.وأوضح البيان أن إنتاج الألبان في الوطن العربي بلغ 25.21 مليون طن مقابل 25.19 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 0.1% وبلغ إنتاج الأسماك 3.93 مليون طن مقابل 3.88 مليون طن بنسبة زيادة قدرها 1.3%.

المصدر: **:** إيلاف

الكويت تزيد طاقة الإنتاج النفطي إلى 3,3 ملايين برميل في اليوم

أعلن مسئول كويتي كبير أن الكويت زادت الطاقة الإنتاجية من النفط الخام إلى 3,3 ملايين برميل يوميا في إطار سياستها الرامية إلى بلوغ أربعة ملايين برميل في اليوم في العام 2020. وصرح رئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت (حكومية) سامي الرشيد لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن الشركة أنتجت ثلاثة ملايين برميل في اليوم والباقي أتى من المنطقة المحايدة التي تستغلها الكويت والمملكة العربية السعودية. وأوضح الرشيد أن الشركة اختبرت بنجاح قدرتها على إنتاج ثلاثة ملايين برميل في اليوم "للمرة الأولى كإنتاج فعلي وذلك بعد تنفيذها أخيرا اختبار الطاقة الإنتاجية المستهدفة حسب إستراتيجيتها حتى العام 2030". وقال أن الشركة "أخذت في الاعتبار عند إجراء الاختبار تطبيق الممارسات المثلى بالصناعة النفطية لإدارة المكامن وشروط الصحة والسلامة والبيئة". ولفت إلى "أهداف التجربة ومن أهمها فحص المرافق التخزينية والتصديرية للشركة بعد الانتهاء من مشروع تحديثها لطاقة إنتاجية تقدر بأربعة ملايين برميل في اليوم" في العام 2020. وذكر انه "من المتوقع إضافة ما مقداره 120 إلف برميل يوميا مع نهاية أكتوبر وتصبح الطاقة الإنتاجية حوالي 3,420 ملايين برميل يوميا."

المصدر: **:** ا ف ب

تراجع تداولات العقارات الاستثمارية في الكويت خلال الربع الثالث

تراجعت التداولات في قطاع العقار الاستثماري في الكويت خلال الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بالربع الثاني منه، كما انخفض عدد صفقات العقارات الاستثمارية بنسبة 56.3%. وأظهر تقرير لشركة كولدويل بانكر فرع الكويت أن نسبة التراجع في أداء القطاع العقار الاستثماري بلغت 37.1% من حيث قيمة التداولات مسجلة 114.7 مليون دينار مقارنة بـ 179.5 مليون دينار في الربع الثاني. وأوضح التقرير أن عدد صفقات قطاع العقار الاستثماري انخفض في الربع الثالث بنسبة 56.3% ليسجل 265 صفقة مقارنة بـ 607 صفقات في الربع الثاني من العام الحالي، مبينا أن السبب الرئيسي خلف هذه التراجعات يعود إلى انخفاض العوائد المتأتية من البيانات الاستثمارية من معدلات تتراوح بين 9 و13% إلى حوالي 8.6%. وقال التقرير إن من الأسباب التي أدت إلى هذه التراجعات أيضا زيادة عدد البنايات الحديثة التي وفرت ثلاثة إضعاف الوحدات التي كانت تعرض سابقا من خلال البنايات القديمة، إضافة إلى استمرار تداعيات الأزمة المالية على الشركات العاملة في السوق المحلي.

المصدر: **:** الأسواق نت

الجزائر تتوقع خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10%

أعلنت الحكومة الجزائرية اليوم عن توقعاتها بزيادة في نسبة النمو خارج قطاع النفط وخفض نسبة البطالة إلى أقل من 10 بالمائة السنة المقبلة. وقال وزير العمل الجزائري الطيب لوح في تصريح صحافي أن صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاض نسبة البطالة في الجزائر إلى أقل من 10 بالمائة السنة المقبلة.وأضاف أن نسبة تشغيل الجزائريين في المؤسسات النفطية العاملة في منطقة الجنوب الجزائري ستفوق في المستقبل 51 بالمائة.وأوضح أن المؤسسات الأجنبية العاملة في مجال النفط تشغل أكثر من 55 ألف عامل مشيرا إلى أن سياسة الحكومة في مجال ترقية التشغيل تقوم على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتكوين اليد العاملة المؤهلة.وتوقع الوزير الطيب لوح أن تتجاوز نسبة النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط 6 بالمائة في غضون سنة 2014.

المصدر: **:** وكالة أنباء الكويت

180 ملياراً العائدات النفطية للإمارات في 9 أشهر

أفاد تقرير حديث أصدرته إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، أن عائدات الإمارات من خام النفط بلغت حوالي 180 مليار درهم (49 مليار دولار) خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، لتحتل الإمارات المرتبة الثالثة من حيث الدخل ضمن دول منظمة "أوبك" بعد السعودية (146 مليار دولار)، وإيران (52 مليار دولار) . وأوضحت الإدارة أن عائدات "أوبك"، والتي تضم 12 دولة، بلغت نحو 547 مليار دولار خلال الشهور التسعة الأولى من 2010، مقارنة بحوالي 402 مليار دولار خلال الفترة المقابلة من عام 2009، بينما توقعت أن تقفز عائداتها 30 في المائة بالنسبة لعام 2010 كله، إلى 751 مليار دولار، مقابل 571 ملياراً في العام الماضي.

المصدر: **:** الخليج

48 مليار درهم قيمة تجارة الإمارات في تكنولوجيا المعلومات

بلغ حجم تجارة الإمارات في السلع المرتبطة بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنهاية العام الماضي نحو 47,7 مليار درهم "13,01 مليار دولار"، تشكل 7% من إجمالي تجارة الدولة، بحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" الصادر أمس. وأشار التقرير، الذي جاء تحت عنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات الأعمال والحد من الفقر" إلى أن تنامي تجارة الإمارات في السلع المعلوماتية والمرتبطة باقتصاد المعرفة خلال السنوات الأخيرة، مقدرا حجم واردات الدولة من هذه السلع خلال العام الماضي بنحو 8,74 مليار دولار "32,07 مليار درهم" تشكل 5% من إجمالي وارادات الدولة . وبلغ إجمالي صادرات الإمارات من السلع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو 4,27 مليار دولار "15,67 مليار درهم"، تشكل 2% من إجمالي صادرات الدولة، بحسب التقرير. ووفقا للتقرير، تصدرت الإمارات الدول العربية في تجارة السلع المعلوماتية من حيث الاستيراد والتصدير، تلتها المملكة المغربية بإجمالي تجارة بلغت 2,9 مليار دولار "10,9 مليار درهم" ثم مصر بإجمالي بلغ 2,4 مليار دولار" 9 مليارات درهم" وعلى صعيد انتشار استخدام أدوات تقنية المعلومات والاتصالات خلال العام الماضي، حافظت دولة الإمارات على ترتيبها المتصدر لدول العالم في معدل انتشار الهواتف المتحركة وموقعها في المرتبة الثانية عشرة عالمياً والأولى عربيا في قائمة أكثر البلدان نفاذا للانترنت، بحسب التقرير. وفيما حافظت الدولة على ترتيبها المتقدم عالميا فيما يخص النفاذ للانترنت عند المرتبة الثانية عشرة، بمتوسط 82,15 مستخدم بين كل مائة شخص، فقد تصدرت الدولة كذلك البلدان العربية في القائمة، تلتها مملكة البحرين بمتوسط بلغ 82,04% في القائمة التي تصدرتها المجر بمتوسط بلغ 93,46% والنرويج بمتوسط قدره 92,08%، بينما حلت السويد في المرتبة الثالثة عالميا بنسبة 90,80%، بحسب التقرير.

المصدر: **:** الاتحاد

فائدة "الايبور" تتراجع إلى 2.14%

واصلت أسعار الفائدة بين البنوك (الايبور) لآجال قصيرة انخفاضها في تعاملات أمس، في حين شهدت أسعار الفائدة لأجل سنة ارتفاعاً بنسبة 7 .0% لتصل إلى 6 .2% في تعاملات أمس، وذلك مقارنة بحوالي 58 .2% في تعاملات اليوم الذي سبقه . وتراجعت أسعار الفائدة لأجل 3 أشهر أمس بنسبة 3 .1% لتصل إلى 14 .2% مقارنة بحوالي 17 .2 في تعاملات نهاية الأسبوع لتكون بذلك قد انخفضت بنسبة اقتربت من 7 في المائة منذ مطلع الشهر الجاري، بينما استقرت أسعار الفائدة الأسبوعية بين البنوك عند نفس مستويات الأسبوع الماضي والبالغة 55 .0 في المائة.

المصدر: **:** الخليج

النظام الضريبي

أولا تعريف النظام الضريبي

يتمثل النظام الضريبي في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحله المختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبية ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة. أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي فيتمثل في مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، ومن ثم يعتبر النظام الضريبي مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية . يعتبر النظام الضريبي جزء من النظام المالي وهذا الأخير هو بدوره جزء من النظام الإقتصادي، أي أن علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي هي علاقة الجزء من الكل، ولا يوجد النظام الضريبي في فراغ بل يوجد ضمن نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي معين ويقتضي ذلك ما يلي: يجب أن يكون النظام الضريبي انعكاسا للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يقوم فيه. يختلف النظام الضريبي من دولة إلى دولة أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة، كما يتغير النظام الضريبي في الدولة الواحدة عبر الزمن مع تغير أوضاعها الاقتصادية. ويعتبر النظام الضريبي دالة لمتغيرين أساسيين هما: - نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، من حيث كونه رأسماليا أم اشتراكيا، وميكانيكية تشغيله، من حيث كونها قائمة على آليات السوق أم التخطيط الشامل. - درجة التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل وطبيعة النمو الاقتصادي من حيث التعبير عن اقتصاد متقدم أو اقتصاد متخلف أو نامي.

يتضح مما سبق وجود علاقة عضوية بين النظام الاقتصادي والنظام الضريبي، لذا فإن أي مراجعة في النظام الاقتصادي تستدعي بالضرورة مراجعة في النظام الضريبي الذي يجب أن يهدف إلى تدعيم الفعّالية الاقتصادية.

ثانيا : مقومات فعالية النظام الضريبي

نقصد بفعّالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق أهدافه بشكل متوازن حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها، فالهدف المالي للضريبة قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفاءها كليا أو جزئيا من الضريبة أي أن الدولة قد تضحي بالهدف المالي لتحقيق هدف اقتصادي ما، . كما قد يتعارض الهدف المالي مع الهدف الإجتماعي، بحيث المشرع الضريبي يراعي الوضع الاجتماعي للأفراد من خلال إعفاء الأفراد ذات الدخل المنخفض واختلاف المعاملة الضريبية للأفراد حسب الوضع المالي والإجتماعي، وذلك من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي. ونتيجة تعارض أهداف النظام الضريبي يتعين على المشرع الضريبي أن يحدث تقارب وتوازن فيما بينها على ضوء الأولويات والظروف المحيطة به. ولتحقيق فعالية النظام الضريبي يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

1/ احترام المبادئ الضريبية

إن اعتماد الدولة على الضرائب كوسيلة تمويلية من جهة و أداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، وكون الضريبة فريضة إجبارية لا خيار للمكلف في فرضها وتحديد مواعيد دفعها، لذلك إستدعى وجود مبادئ يجب مراعاتها عند وضع أي نظام ضريبي فعّال، وتهدف هذه المبادئ إلى التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين . و تتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

1-1 مبدأ العدالة: تعتبر العدالة الضريبية من أهم خصائص النظام الضريبي الفعّال والتي يسعى المشرع الضريبي تحقيقها عند صياغة أي نظام ضريبي، ومفهوم العدالة هو مفهوم نسبي قد يختلف في تفسيره من شخص إلى آخر، إذ يتوقف ذلك المفهوم على الفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما يوجد عدة صعوبات في تحقيقها، وذلك لصعوبة قياس أثر الضريبة بالنسبة لكل مكلف وعدم إمكانية تعيين عبء الضريبة الواقع عليه بالدقة، إذ قد يختلف العبء النفسي للضريبة من شخص إلى آخر حسب تقديره لجدوى الإنفاق العام. وتتدخل الدول المعاصرة بواسطة الضريبة للتعديل في توزيع الدخول والثروات لتحقيق العدالة الإجتماعية، وبذلك أصبحت العدالة الضريبية أحد أهداف النظام الضريبي إلى جانب أنها أحد مبادئه الرئيسية. و يقصد بالعدالة الضريبية التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع حسب مقدرتهم التكليفية. و لتحقيق ذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية تطبيق الضريبة التصاعدية . تطبيق الضريبة الشخصية مراعاة طبيعة مصدر الدخل

1-2 مبدأ اليقين (الوضوح): يجب أن تكون الضريبة محددة تحديدا واضحا دون أي غموض، فمن الأهمية أن يعلم المكلف بالضريبة مدى التزامه بالضريبة و قيمتها وكيفية ومواعيد دفعها وجزاءات التخلف عن أدائها، وذلك حتى يعلم المكلف بواجباته الضريبية، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف من جانب إدارة الضرائب. أما إذا لم يتحقق ذلك الوضوح فإن المكلف سوف يكون عرضة للإجحاف والاستغلال من طرف إدارة الضرائب، فحسب آدم سميث فإن عدم التأكد في الضرائب يشجع التعسف والرشوة، ويعتبر آدم سميث مبدأ اليقين مهم جدا حيث يرى أن (درجة كبيرة جدا من عدم المساواة ليست شرا كدرجة صغيرة جدا من عدم التأكد)

ويتطلب مبدأ اليقين أن لا يكون أي عنصر للتحكم في الضريبة أي يجب أن لا تترك لمزاج الإدارة الضريبية، وبالتالي تصبح الضريبة معروفة مما يسمح للمكلف التكيف مع الضريبة وتقليص انعكاساتها السلبية، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالحكومة تقدير حصيلة الضرائب المختلفة والمقترح فرضها والوقت الذي يتوقع فيه ذلك مما يمكنها تنفيذ برنامجها المالي. ولتحقيق مبدأ اليقين يجب مراعاة الاعتبارات التالية : - الوضوح في التشريع، بمعنى أن تكون النصوص واضحة وسهلة الأسلوب دون تعقيد وألا يحتمل اللفظ الواحد أكثر من معنى، وألا تحتمل الجملة أكثر من تفسير.- يجب أن تقوم السلطة الموكل إليها فرض الضريبة وتحصيلها بإعداد النماذج السهلة والبسيطة والتي يفهمها عامة الممولين، وأن تساعدهم على تفهم القانون عن طريق منشوراتها ومقالاتها في وسائل الإعلام المختلفة. - يجب أن تكون المذكرات الإيضاحية للقوانين الضريبية والأعمال التحضيرية لهذه القوانين مفصلة بحيث لا تحتاج للاجتهاد.

1-3 مبدأ الملائمة في التحصيل: يقضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط إجراءات التحصيل، واختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها، فحسب آدم سميث (تجبى الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول). وفي هذا السياق يجب أن تكون المطالبة بدفع الضريبة في وقت يناسب الممول وبالكيفية الملائمة له بحيث لا يترتب عنه إضرار بالخزينة العمومية ولا إرهاق للممول، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية : يجب أن يتصف النظام الضريبي بالشفافية حتى يسمح للمكلف بتحديد ما يستحق عليه من ضرائب .- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تكون متضمنة في سعر السلعة، لذلك يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات ملائمة للممول بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه يختار وقت الشراء الذي يناسبه. - بالنسبة للضرائب المباشرة يجب إتباع طريقة التقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية المتوفرة لدى الممول . - يجب أن ينظر إلى مديني الضرائب وخاصة المعسرين منهم باهتمام، وبحث الأسباب في تراكم الديون الضريبية، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.

1-4 مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل: يقضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، بحيث يتحقق الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يصل إلى خزينة الدولة يكون أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يقلل من مداخيل خزينة الدولة، أو بعبارة أخرى كلما قلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة غزيرا. فحسب آدم سميث (تطبيق الضريبة وجبايتها بطريقة تخرج من الممول أقل مبالغ ممكنة زيادة على ما يدخل خزانة الدولة). وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد إلى وفرة حصيلة الضرائب، إلا أن التنظيم الفني للضريبة يتطلب عدة عمليات إذ تشمل على تحديد وعاء الضريبة، ثم تصفية الضريبة لتتبعها عملية التحصيل، بالإضافة إلى عملية المراقبة للتأكد من صحة تصريح المكلف، وتتطلب جميع هذه العمليات جهازا إداريا ضخما، وبتوسع هذا الجهاز يخشى على حصيلة الضرائب أن تفقد وجودها فتصبح تكاليف التحصيل أكبر من الحصيلة الضريبية، ولتجنب ذلك الوضع يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- عملية تعيين الموظفين في مصلحة الضرائب يكون حسب الحاجة وليس لاعتبارات أخرى لأن أجور الموظفين تمثل نفقات تجاه خزينة الدولة، كما يجب اختيار الموظفين الذين لهم كفاءة ومستوى علمي عالي.- استعمال التقنيات المتطورة مثل الحاسوب بغية ربح الوقت وإتقان العمل.- يجب تطبيق الضرائب التي لا تتطلب نفقات كبيرة في فرضها وتحصيلها، وتجنب فرض الضرائب التي تحتاج إلى نفقات متزايدة، وفي هذا المجال نجد الضرائب على مجموع الدخل أحسن من الضرائب النوعية. - حسن استعمال الوثائق الضريبية حيث تكاليفها على حساب إدارة الضرائب وتقدم مجانا للمكلفين،

1-5 مبدأ المرونة: تتبنى كل دولة نظاما ضريبيا يتلاءم مع نظامها وهيكلها الإقتصادي، ومرحلة التطور التي يشهدها، إذ تعكس طبيعة النظام الضريبي في دولة ما جميع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها سابقا والسائدة حاليا، والتي صاغت طبيعة النظام الضريبي المتبع، لذا يجب على النظام الضريبي الفعّال أن يكون وليد ظرفه وزمانه، ولتحقيق ذلك يجب أن يتصف بالمرونة الكافية، والتي تسمح باستمراره كعنصر متطور وفعال في النظام المالي للدولة، كما أن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد يحول النظام الضريبي الفعّال إلى نظام ضريبي غير فعّال لا يتلاءم مع الوضع الجديد، لذا تضطر الدولة إلى تعديل النظام الضريبي القائم وجعله أكثر تكيفا مع الواقع المعاش، مما يستدعي مرونة النظام الضريبي حتى يستجيب بسهولة للتغيرات الداخلية والخارجية، ويتوقف ذلك على مدى قابلية الضريبة للتغيير بسرعة طبقا للظروف الجديدة، وبالتالي يصبح النظام الضريبي ديناميكي.

1-6 مبدأ الاستقرار: نقصد باستقرار النظام الضريبي وجود درجة عالية من ثبات طبيعة الضرائب وإجراءات ومواعيد تحصيلها، أي عدم تعرضها للتغيير المستمر، حيث تؤدي التعديلات الدائمة إلى صعوبة وظيفة إدارة الضرائب في ربط وتحصيل الضرائب وكذلك بالنسبة للممول الذي يجد صعوبة في التكيف مع النظام الضريبي الذي يشهد تعديلات متتالية. لذلك يجب على المشرع أن يراعي استقرار النظام الضريبي حتى يتعود عليه كل من المكلف وموظفي إدارة الضرائب، ولا نقصد باستقرار النظام الضريبي جمود هذا النظام ورفضه لكل إصلاح بل يجب أن يتطور وفق التغييرات التي يفرضها الواقع، وفي هذه الحالة يجب على المشرع التأكد من ضرورة أي تعديل ودراسة مختلف الآثار الناتجة عنه، كما يجب إعلام المكلفين بأي تغيير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يكون المكلف على علم بمستجدات النظام الضريبي مما يساعد على تقبله لذلك التغيير دون أي احتجاج.

1-7 مبدأ التنسيق: نقصد بالتنسيق الضريبي ذلك الترابط والانسجام بين مختلف الضرائب التي يتضمنها النظام الضريبي، وتبرز أهمية هذا

التنسيق عند زيادة أو تخفيض معدلات ضريبية قائمة، أو عند فرض ضريبة جديدة واختيار عناصر وعائها، أو عند تقرير بعض الإعفاءات الضريبية. وتكمن أهمية التنسيق الضريبي في الحفاظ على وحدة الهدف الذي يسعى النظام الضريبي تحقيقه، وفي هذا السياق يجب مراعاة الاعتبارات التالية : - تجنب تراكب الضرائب الذي ينطوي على احتمال سريان عدة ضرائب على نفس العناصر، على وضع قد يؤدي إلى أن تتجاوز أعباؤها حدود المقدرة التكليفية للمكلفين مما يدفعهم إلى التهرب من دفعها.

- مراعاة الارتباط بين الضرائب المختلفة التي يضمها النظام الضريبي، بحيث يتعين السعي لزيادة حصيلة ضريبة معينة لتعويض النقص في حصيلة ضريبة أخرى اقتضت الظروف الحد من حصيلتها، ومن أمثلة ذلك نجد ارتباط التوسع في فرض الضريبة الفرنسية على القيمة المضافة بالنسبة لتجارة التجزئة بإلغاء الضريبة المحلية عليها التي كانت تحقق حصيلة معتبرة.- تجنب إحداث أي تصدع في الهيكل الضريبي نتيجة عدم إخضاع بعض العناصر التي يجب إخضاعها للضريبة، وذلك لتحقيق انسجام النظام الضريبي ، لذلك يجب إخضاع جميع السلع ذات الطبيعة الواحدة أو البديلة للضريبة. - مراعاة عدالة النظام الضريبي في مجموعه حتى لا يؤدي فرض ضريبة جديدة أو إلغاء ضريبة قديمة إلى الإخلال بأبعاد هذه الضريبة التي لا يقتصر السعي إلى تحقيقها بالنسبة لكل ضريبة على حدة بل على مستوى النظام الضريبي ككل، فقد يضم النظام الضريبي بعض الضرائب التي يمكن الحكم بعدم عدالتها بمعزل عن غيرها في حين أن هذه العدالة تتحقق على مستوى النظام في مجموعه. بالإضافة إلى ما سبق يجب أن يكون آثار الضرائب منسجمة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها الدولة، كما يجب أن تكون السياسة الضريبية أكثر إيجابية بحيث تساهم في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كما يجب أن تتكامل مع السياسة النقدية بتنسيق كامل مع السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة .

2/ التنظيم الفني الضريبي الجيد

يهتم التنظيم الفني الضريبي بمختلف العمليات الضرورية لفرض الضريبة، وذلك من خلال تحديد وتقدير وعاء الضريبة، ثم طريقة حساب الضريبة وأخيرا عملية تحصيل قيمة الضريبة. ويكمن التنظيم الفني الضريبي الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لجميع العمليات السابقة، و التي نلخصها فيما يلي :

- تفضيل الضريبة على الدخل الصافي على حساب رأس المال وإنفاق الدخل - تفضيل الضريبة على الدخل العام على حساب الضريبة النوعية - تفضيل الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية - تفضيل التقدير الحقيقي على حساب التقدير الجزافي - تفضيل الحجز من المنبع على حساب الدفع المباشر

3/ كفاءة الإدارة الضريبية

تشكل إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي. لذلك قد تؤدي الإدارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعّالية النظام الضريبي، إذ أن (النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه) .

يتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات نجملها فيما يلي : - توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة وذلك من خلال تكوين متخصص في الضرائب، والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي. - ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف - يجب على الإدارة الضريبية أن تضمن أحسن تطبيق للنظام الضريبي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الضريبي ومردوديته التامة. -وضع نظم رقابة ضريبية فعّالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها. -القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي حيث أن هذا الأخير يؤثر سلبا على مردودية النظام الضريبي. - تزويد مختلف الإدارات الضريبية بأجهزة الإعلام الآلي قصد إتقان العمل وسرعة تنفيذه، كما يمكن حصر جميع المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب. - تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب من جهة، وتخفيض حجم المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب . - إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمارك والبنوك، قصد تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين، ونشير أن ذلك التعاون يجب أن يتحقق بين مختلف الإدارات الضريبية مثل إدارة مفتشية الضرائب وإدارة تحصيل الضرائب، حتى يسهل متابعة وضعية المكلفين. بالإضافة لما سبق ظهرت أراء تنادي بضرورة وجود هيأة تتولى دراسة المشكلات التي تتعرض لها إدارة الضرائب، بالإضافة إلى متابعة و البحث عن إمكانية الاستفادة من البحوث والدراسات الفنية التي تقوم بها مختلف الدول في الميدان الضريبي.